مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.660
12 August 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة
الستين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد منير زهران (مصر)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٦٠ لمؤتمر نزع السلاح . الآن أدلي بالبيان الافتتاحي بصفتي الرئيس الجديد لمؤتمر نزع السلاح .

يشرفني ويسعدني ، باسم بلادي مصر وأصالة عن نفسي ، أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الختامية من دورة المؤتمر لعام ١٩٩٣ . ومن الطبيعي أن تكون الأسابيع الأخيرة من عملنا فترة انشغال بمهمة هامة وصعبة ، بيد أن تعاون الجميع سوف يسهل تلك المهمة التي تتمثل في صياغة تقرير المؤتمر عن دورة عام ١٩٩٣ ، ولكنها مع ذلك فترة تسمح لنا بالتفكير في العمل الجاد الذي ثابرنا عليه واضطلعنا به منذ كانون الثاني/يناير الماضي . وتحدونا في هذه الفترة الرغبة في أن تقيم التقدم الذي أحرزناه . وإنني على ثقة من أنه ، بدعم الأمانة العامة تحت القيادة الحكيمة لسعادة السفير فيسنت بيراساتيفي ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ومعاونيه الأكفاء ، فإن مرحلة العمل النهائية للمؤتمر سوف تتوج بالنجاح .

وأود بداءة أن أشكر سعادة السفير خوزيه بيريز نوفوا ، سفير كوبا على رئاسته الممتازة للمؤتمر خلال الأسابيع الماضية وإنني لأتطلع باستمرار إلى تعاوننا المثمر معه عبر المشاورات الرئاسية الأسبوعية .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالترحيب الصادق لزملائنا الجدد في مؤتمر نزع السلاح ، ألا وهم سعادة السفراء فالنتين دوبريف من بلغاريا ، وخوزيه أوريبتا من بيرو ، وغريغوري بيردينيكوف من الاتحاد الروسي ، والبارون آلان غوييوم من بلجيكا . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأودع الزملاء الذين غادروا جنيف وغادروا مؤتمر نزع السلاح لتحمل مسؤوليات أخرى وواجبات جديدة معربا عن تقديري لاسهامهم في أعمال مؤتمر نزع السلاح عندما مثلوا بلادهم في هذا المؤتمر . وأشير هنا بالتحديد إلى السفير ميشيل سيرفيه من بلجيكا والسفير سيرغي باتسانوف من الاتحاد الروسي والسفير سليلسو أمورين من البرازيل .

لقد استضافت القاهرة في الفترة فيما بين ٢٨-٣٠ حزيران/يونيه عام ١٩٩٣ الدورة العادية التاسعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، برئاسة الرئيس حسني مبارك رئيس مصر وذلك للمرة الثانية خلال أربع سنوات . في هذا الاجتماع اعتمد القادة الأفارقة "إعلان القاهرة بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية" وقد أعرب رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في الفقرة ١٤ من الإعلان عن ما يلي:

"لقد كان الأمن والاستقرار دوما من المشاغل التي نوليها الأولوية على الأصعدة الوطنية والإقليمية ، من أجل تحقيق التنمية والتكامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفقا لتطلعات حكوماتنا وشعوبنا حتى يتسنى لافريقيا أن تصبح قارة آمنة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن كل التهديدات والضغوط" .

كما جاء في الإعلان أن "إقامة السلم والأمن ... سيؤدي إلى تخفيض اعتمادات الانفاق على الدفاع" .

كما أصدر اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية إعلانا بإنشاء "آلية لمنع وإدارة وحل المنازعات" . وسيكون لمثل هذه الآلية وقعا مباشرا على جهود نزع السلاح في أفريقيا ، كما أنها تندرج في سياق خطة السلام التي أصدرها الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة كآلية للدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات .

ويندرج في الإطار الافريقي كذلك تطبيق "الإعلان الخاص بجعل أفريقيا قارة غير نووية" . وتدركون أيها السادة أن هناك مشروع معاهدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا . يجري إعداده ، وهو الآن في مرحلة متقدمة نتيجة للعمل البناء الذي قام به فريق الخبراء الذي عينته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والذي عقد آخر اجتماع له في هراري في نيسان/أبريل ١٩٩٣ . وسوف يتم تقديم تقرير فريق الخبراء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والاربعين ، تنفيذا لقرار الجمعية العامة رقم ٧٦/٤٧ . ويحدونا الأمل في أن يستكمل مشروع المعاهدة خلال عام ١٩٩٤ تمهيدا لفتح باب التوقيع عليها ثم تنفيذ أحكامها .

وأود أن أذكر المؤتمر بهذه المناسبة باقتراح الرئيس حسني مبارك عام ١٩٩٠ بإقامة منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط . ويظل هذا الاقتراح ذا أولوية عالية ، ونأمل في اتخاذ إجراءات ملموسة بهدف تطبيق هذا الاقتراح في وقت مبكر ، كما أذكر بالاقتراح الذي سبق تقديمه منذ عام ١٩٧٤ لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية . ومن المهم بمكان أيضا أن أذكر في هذه المناسبة بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العاشر لدول عدم الانحياز والذي عقد في جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، حيث أعرب قادة حركة عدم الانحياز في هذه الوثيقة عن الأمل في أن تؤدي البيئة العالمية الجديدة إلى "التخلي عن النظريات الاستراتيجية المبنية على استخدام الأسلحة النووية والقضاء على أسلحة الدمار الشامل" . كما عبر القادة عن أن "الخيار الرشيد يتمثل في السعي لتحقيق الأمن للجميع عن طريق نزع السلاح النووي الشامل ، والقضاء على كافة أسلحة الدمار الشامل وعن طريق التخفيضات التدريجية

والمتوازنة للأسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والإقليمي" . وشجبت الوثيقة الختامية كذلك "عدم إحراز تقدم بشأن تدابير توفير الضمانات لكافة الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها" .

وبينما رحب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية فقد أعطوا الأولوية للمفاوضات حول بنود أخرى مدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، مثل حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي ، ومنع الحروب النووية ، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ، والتدابير الرامية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وقد أكدوا على الحاجة إلى إعادة تنشيط جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف وطالبوا في هذا السياق بتوسيع وزيادة مشاركة بلدان حركة عدم الانحياز في عضوية مؤتمر نزع السلاح . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن نقتبس من رسالة جاكرتا الصادرة عن القمة العاشرة لحركة عدم الانحياز ، التي أعربت عن عميق القلق إزاء الانعكاسات السلبية للإنفاق العسكري العالمي على الاقتصاد العالمي ؛ قولها:

"ينبغي إعادة توجيه الموارد التي يتم تحريرها عن طريق نزع السلاح والحد من التسلح إلى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان وخاصة في البلدان النامية . وسوف يسهل ذلك في نفس الوقت تحقيق الأمن على أدنى المستويات من التسلح" .

ولقد صدقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين في القرار رقم ٥٢/٤٧ واو ، والمعنون "العلاقة بين نزع السلاح والتنمية" ، والذي تم اعتماده في الجمعية العامة بدون تصويت ، على هذه الاستنتاجات التي انتهت إليها القمة العاشرة لحركة عدم الانحياز .

وتذكرون حضراتكم أنه في بداية دورة مؤتمرنا لهذا العام ، اعتمدنا جدول الأعمال المكون من تسعة بنود واتفقنا على إنشاء أربع لجان مخصصة تغطي أربعة من البنود ذات الأولوية ، ولقد كانت الطريقة النشيطة والحيوية التي بدأ بها مؤتمرنا عمله هذا العام تحت الرئاسة الحكيمة للسفير سيلسو أموريم سفير البرازيل السابق مبعث تشجيع كبير . ومن الجدير بالذكر هنا أن أشير إلى أنه في بداية أعمال هذه الدورة ألقى وزير خارجية مصر السيد عمرو موسى بيانا في الجلسة العامة للمؤتمر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أشار فيه إلى إثنين من المعايير الأساسية التي يتعين أن تتصدر اهتماماتنا ، فأولا ، ينبغي تحقيق الأمن على مستويات أدنى من التسلح ، وثانيا ، ان الدول عليها التزامات متساوية وعليها أن تتقدم بتعهدات متساوية في مجال نزع السلاح .

إننا نرحب بالتطورات التاريخية التي شهدناها مؤخرا في مجال حظر التجارب النووية ونستمد منها الأمل . وفي هذا الصدد أود أن أهنىء حكومات كل من الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي على قرارها بمد الوقف الاختياري للتجارب النووية وعلى دعمها للتبكير في بدء المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . كما أود في هذا المقام أن أعبر عن ارتياح مصر الكامل لتبني مؤتمر نزع السلاح في الجلسة الأخيرة التي عقدت في ١٠ آب/أغسطس تحت رئاسة سعادة سفير كوبا لقرار يدعو رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لإجراء مشاورات خلال الفترة فيما بين دورات انعقاد المؤتمر ، أي من ٣ أيلول/سبتمبر القادم إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، حول الولاية المحددة للمفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنظيمها . ونأمل أن تحقق هذه المشاورات نتائج إيجابية . وأود هنا أن أشيد بجهود سفير اليابان سعادة السفير تاناكا الذي أظهر بصيرة نافذة باختياره تكريس معظم وقت اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية هذا العام لتقديم عروض الخبراء حول مختلف جوانب التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . ولقد ساعدتنا هذه العروض في تفهم مزايا ومساوىء كل من تقنيات التحقق سواء كانت هذه التقنيات اهتزازية أو غير اهتزازية ، ونحن الآن في وضع أفضل يسمح لنا بالدخول في عملية التفاوض الجاد في اللجنة المخصصة بموجب الفقرة السابعة من منطوق قرار الجمعية العامة رقم ٧٦/٤٧ .

وتأمل مصر من جانبها في التوصل إلى اعتماد ولاية تفاوضية محددة للجنة المخصصة لكي ننتقل بعدها مباشرة إلى المرحلة التفاوضية المبنية على المشاريع القائمة بالفعل . وإنني لأعرب ، في هذا الصدد ، عن التقدير لوفد السويد لتقديمه لنسخة منقحة لمشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية والواردة في الوثيقة (CD/1202) . وسوف ندرس هذا المشروع بالجدية اللازمة . ومصر على استعداد لأن تستخدم الفترة بين دورات انعقاد المؤتمر استخداما كاملاً من أجل التعجيل بالتوصل الى تحقيق هذا الهدف .

أما بالنسبة لمسألة الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، تظل مصر على موقفها بأنه ينبغي أن تحصل تلك الدول التي تخلت طواعية عن الخيار النووي على الضمانات الكاملة لحمايتها من التعرض للهجوم النووي أو التهديد به . وينبغي لهذه الضمانات أن تنعكس في معاهدة دولية ملزمة قانونا وأن تكون غير مشروطة ، كما يجب أن تكون تلك الضمانات غير خاضعة لقيود سواء في النطاق أو الإطار أو المدة الزمنية . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يتم التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف تنفيذا لقرار الجمعية العامة رقم ٥٠/٤٧ وخاصة وفقا للفقرة السابعة من منطوق هذا

القرار . وأود هنا أن أشير بالتقدير ، بشكل خاص ، إلى الاقتراح الذي قدمه وفد نيجيريا والوارد في الوثيقة CD/768 . كما أعرب عن تقديرنا لسعادة سفير رومانيا السفير نياغو على ما بذله من جهود خلال رئاسته للجنة المخصصة وخلال مداولاتها حول هذا البند بالغ الاهمية .

وحول المسالة نفسها ، أود أن أضيف بأننا لازلنا على اقتناع بأن قرار مجلس الامن رقم ٣٣٥ (١٩٦٨) لا يعطي ولا يقدم الضمانات الامنية الشاملة من أجل الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية ، وهو ما يلزم اكماله وأن نعمل على تغطيته في مشروع المعاهدة المشار إليها آنفا . ومما لا شك فيه أن إحراز التقدم السريع في كل من مجالي الحظر الشامل للتجارب النووية والضمانات الامنية النووية الشاملة من أجل الدول غير النووية سوف يمهد الطريق لنجاح عملية استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي في المؤتمر الذي سوف يعقد لهذا الغرض عام ١٩٩٥ .

هذه المعاهدة التي يجب أن تكون في نظرنا عالمية لم تصل إلى ذلك حتى الآن ، ولم تحقق هدفها ، ألا وهو النزع الشامل للسلاح النووي ، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة . ومن الجدير بالذكر هنا أن وزير خارجية مصر قد ركز في بيانه أمام هذا المؤتمر يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على مسالة .. "كيف يمكن لمعاهدة عدم الانتشار النووي أو نظام عدم الانتشار الذي تعتبر تلك المعاهدة حجر الزاوية فيه أن تتوصل إلى الصيغة العالمية ، إن الدول الأطراف والدول غير الأطراف على حد سواء في تلك المعاهدة يجب أن تجد الوسائل الكفيلة بالتوصل إلى الهدف المنشود منهم لمنع الانتشار الأفقي والراسي للاسلحة النووية . إن مؤتمر استعراض ومد معاهدة عدم الانتشار النووي يوفر لنا الفرصة لأن نجتمع سويا لتطوير عقد جديد لعدم الانتشار النووي للقرن الواحد والعشرين" ..

لقد ركزت اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تحت الرئاسة القديرة للسفير هوفمان ، سفير ألمانيا ، اهتمامها هذا العام على مسالة تدابير بناء الثقة . وانعكس هذا الاتجاه أيضا في عمل صديق الرئيس حول المسائل القانونية والمصطلحات ، كما انعكس في أعمال ثلاث جولات من المناقشات قام بها أصدقاء الرئيس الثلاث المتتالين من الاتحاد الروسي حول تدابير بناء الثقة . وفي هذا الإطار أود أن أشير إلى العرض الذي قدمه أمام هذه اللجنة في الاسبوع الماضي الخبير المصري الدكتور محمد عبد الهادي رئيس الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء في مصر . وهذا العرض الذي طرح على اللجنة المخصصة عالج التحقق من خلال استخدام الاقمار الصناعية كاحد تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح . وقد أبرز ، بصفة خاصة ، حاجة البلدان النامية للاستفادة من تلك التكنولوجيا في هذا المجال الحيوي . وعلى

الرغم من أننا أكدنا دوما على جدوى تدابير بناء الثقة ، إلا أننا نظل على اقتناع راسخ بأن مناقشة تلك التدابير لا ينبغي بأي حال أن تنتقص من السبب الأساسي من وراء انشاء هذه اللجنة ، كما أنه لا ينبغي أن تقتصر مناقشات اللجنة على موضوع تدابير بناء الثقة . إننا نرى أن أكثر تدابير بناء الثقة فعالية هي الولاية التفاوضية الشاملة التي سوف تسمح لنا بالتوصل إلى حظر كافة الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي .

لقد أنشأ مؤتمر نزع السلاح هذه السنة وللمرة الأولى ، اللجنة المخصصة للشفافية في مسألة التسلح وذلك استجابة للفقرات ١٢ إلى ١٥ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام . ولقد عقدت اللجنة في الجزأين الثاني والثالث من الدورة والتي تشرفت برئاستها مناقشات موضوعية حول مختلف جوانب الشفافية في مسألة التسلح ، وقد تم تقديم العديد من أوراق العمل والمقترحات البناءة حول هذا الموضوع الهام . ويظل التحدي الذي يواجه اللجنة يتمثل في تتويج أعمالها بطريقة ناجحة وفي الوقت المناسب من خلال المناقشات المثمرة وتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع .

أخيرا ، أود أن أوجه تحية خاصة إلى السادة الزملاء السفراء ميفويل ماريين بوش من المكسيك ، وأحمد كمال من باكستان وبول اوسوليفان من استراليا على العمل القيم الذي قاموا به بتفاني حول مواضيع عدم الانتشار ، وتحسين وزيادة فعالية المؤتمر وتوسيع عضويته .

وفي ختام هذا البيان الذي ألقيه في مستهل رئاستي لمؤتمر نزع السلاح أود أن أعرب عن ثقتي بأن تعاونكم سوف يهيىء لنا فرص النجاح في اختتام هذه الدورة في السادس من أيلول/سبتمبر القادم .

السيد بن هيمه (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، إن خبرتكم الفنية والمتنوعة ، ومختلف الألقاب الكثيرة التي تحملونها ، والتزامكم ازاء قضية دولية وعالمية وانسانية من قبيل نزع السلاح ، تعزز من قناعتنا بأنكم ستحققون النجاح في رئاستكم للمؤتمر بفضل مثاليتكم وواقعيتكم .

والثناء واجب على الاقتدار والكفاءة اللذين أدار بهما سلفاكم في الرئاسة ، السفير خوزيه بيريز نوفوا من كوبا والسفير هو زيتونغ من الصين ، أعمال مؤتمرنا .

وبعد أن كان لي شرف تمثيل المغرب في مؤتمر نزع السلاح لثماني سنوات شعرت خلالها بالاحباط الذي تولد عن الشلل الذي ابتلي به المؤتمر وعن الدور الهامشي الذي

آل إليه من جراء مدونة السلوك التي فرضتها الحرب الباردة والتي انتهت بالمؤتمر إلى ذلك الوضع الشائن الذي يحيط فيه علما بأمور أبرمت في أماكن أخرى ومنعته من النهوض بالولاية التي منحت له ، أستطيع الآن ، وقد قاربت مهمتي على الانتهاء ، أن ألحظ بانشراح ذلك القدر الكبير من التقدم الذي أحرز مؤخرا ، وهو التقدم الذي يمكن ملاحظته في المقام الأول من ذلك التغير في المواقف . وحقيقة ، لقد كان للجيشان الذي جرى على الساحة العالمية دور كبير في هذا الصدد .

وقد أعلى ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام الماضي من مصداقية المؤتمر وفتح آفاقا جديدة أمام عمله . والطور الانتقالي الذي يمر به المؤتمر حاليا يعطيه الفرصة لتدعيم هيكله ، وتحسين أدائه ، وبحث الأمور بشكل أشمل ، ابتغاء التفاوض حول اتفاقات جديدة وابرامها .

واستطرادا في هذا التداعي من الأفكار فإن وفدي ، يرى أن الوقت قد حان لتقديم أجوبة ملائمة لقضيتي توسيع عضوية المؤتمر وتنقيح جدول أعماله . وإن وفدي ، إذ يدرك ما يجلبه التنوع من ثروات مضافة والحاجة إلى أن يتبنى المؤتمر تصورا سياسيا يتناسب مع الحقائق الجديدة بشكل أفضل ، يحبذ من ناحية المبدأ توسيع العضوية شريطة ألا يغير ذلك من طبيعة ولاية المؤتمر كهيئة تفاوضية .

كما أن تنقيح جدول الأعمال أصبح ضروريا ، ومن الأفضل الاستجابة للشواغل ذات الأولوية التي تحتاج إلى عناية خاصة . بيد أن التركيز على عدد مخفض من المواضيع الهامة التي يمكن تحقيق تقدم كبير بشأنها لا ينبغي أن يصرفنا عن المواضيع التي يمكن احياؤها في اللحظة المناسبة .

وهاهنا ، يبدو لنا أن هناك نقطتين تحتاجان إلى العناية: حظر الأسلحة النووية والضمانات الأمنية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . إن الظروف مهيأة الآن لتزويد المؤتمر بالأدوات المطلوبة لبدء المفاوضات في هذين المجالين اللذين يتصفان بأهمية جذرية بالنسبة لصون نظام عدم الانتشار وتعزيزه .

ويرحب وفدي ، في هذا الصدد ، بالموقف الايجابي للدول النووية الكبرى التي ذكرت أنها على استعداد للمشاركة في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر كافة أشكال التجارب النووية . ولا يمكن انكار ما قد يكون لهذه المعاهدة من تأثير على نجاح الجهود المبذولة لوقف التحسين النوعي للأسلحة النووية وانتشارها . ويحيي وفدي القرار الذي اتخذته مؤخرا الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا بمد الوقف المفروض على التجارب النووية . إذ أن هذا القرار سيساعد على خلق مناخ من الثقة مؤات لاستهلال

المفاوضات . ويعتبر المؤتمر ، بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف ، المحفل الملائم بجلاء لاجراء هذه المفاوضات . ومن هنا فإن وفدي يرحب بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر في ١٠ آب/أغسطس ، ويأمل في أن تكلل بالنجاح المحادثات التي سيجريها رئيس اللجنة المخصصة في الفترة الفاصلة بين الدورات من أجل صياغة تفاصيل ولاية اللجنة المخصصة .

إن معاهدة حظر التجارب النووية ، فضلا عن تبديدها لكل المخاوف بشأن الأضرار البيئية ، ستزيد بلا ريب من فرص نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي يجري الاستعداد له بالفعل ؛ وتعتبر معاهدة عدم الانتشار ، في أعين المجتمع الدولي ، أداة أساسية لصون السلم والأمن . كما أن الحظر سيظهر عزم جميع الدول النووية على الشروع في نزع الأسلحة النووية بشكل عام وكامل ، الأمر الذي يستطيع دون غيره أن يحرر البشرية من هذا السلاح المروع الذي يمثل استخدامه تنكرا لأسمى قيم الانسانية .

وإلى أن يتم تحقيق هذا الهدف ، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تطالب بالضمانات المناسبة ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ، وأن تحصل على هذه الضمانات . وإننا لنحبذ لهذا السبب اعتمادا عاجلا لصك دولي ملزم بشكل قانوني .

وإذ يلقي كبير المؤتمر ، أي أقدم الأعضاء فيه عهدا ، خطابا إلى المؤتمر للمرة الأخيرة ، فإنه لا يستطيع مقاومة اغراء الادلاء ببعض التعليقات الشخصية .

فيبدو لي أن نزع السلاح ، بالمعنى الذي نفهمه ، ينبغي أن يبين تلاقي نوعين من العمليات الفكرية: العمل والتدبر . إننا بأجمعنا ، على الرغم من الأساليب الذاتية التي نتبعها ، نسعى إلى التوفيق بين الضرورات والمطامح ، وبين الأعراف والقواعد الفكرية .

والمؤتمر ليس مجرد تجمع للدول الكبرى المتحفزة دوما للبت والفصل في أمور الحرب والسلم دون اعتبار للآخرين . فيجب التوقف عن النظر إلى الترابط بوصفه حقيقة فكرية بدهية ، حيث يبدو أن مشاطرة الجميع للمسؤولية عن مصير الكون في مستقبل عالم لا يستطيع أي بلد أن يهرب منه ، هو الخيار الوحيد المقنع والجدير بالثقة والقادر على تعزيز السلم والمحافظة عليه .

وكثيرا ما حاول الناس اقناع أنفسهم أن اجراء مناقشات بشأن نزع السلاح أمر يخص الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها ، وقد أدى ذلك إلى تقييم القوى على أساس

من الناقلات والميغاطنان والتكنولوجيا ، وبمعنى آخر ، إلى الحساب على أساس الموت والتدمير . أو لم يحدث ، من جراء الجهود المبذولة لتفادي امكانية وقوع مواجهة نووية كحادث منعزل ، عجز عن تحليل الحالة على كوكبنا ، حيث لا تزال توجد مواجهات ، تنطوي على استخدام مزيد من الوسائل التقليدية التي تفضي بما لا يدع إلى الشك إلى المبالغة التبذيرية في التسلح على حساب التنمية وإلى تكوين بؤر للتوتر تزعزع أركان حصون السلم .

إن السلم اليوم هو السلم الذي يتحقق عن طريق نزع السلاح ، والتسلح عمل جسيم وشاق يظل أمرا مشكوكا في جدواه حتى تحسن مشكلة التحقق على وجه التحديد .

ويمثل السلم ونزع السلاح اليوم حلا لمعادلة معقدة تنطوي على العديد من المتغيرات من مجالات مختلفة من قبيل العلم والصبر والضمير . وهي تحتاج أيضا إلى روح معاونة أصفها بأنها نوع بعينه من الدبلوماسية يتيح كافة الفرص الممكنة للمفاوضات المتعددة الأطراف .

ولا أود أن أنهي حديثي بدون الترحيب بزملائنا الجدد ، السفراء فالنتين دوبريف من بلغاريا ، وخوزيه أورويتا من بيرو ، وغريغوري بيردنيكوف من الاتحاد الروسي وآلان غويليوم من بلجيكا . وإنني لعلى ثقة من أنهم سيعملون على المساهمة داخل هذه الهيئة من أجل تحريك الضمائر في خدمة أوضح حتميات عصرنا: جعل نزع التسلح حقيقة تستمد من سياسة كونية تخدم السلم وبقاء الثقافة ، أو بمعنى آخر بقاء البشرية . وكما يقول مثل عربي ، إذا ما أراد الانسان فلا بد وأن يستجيب القدر .

الرئيس: أشكر السفير بن هيمه ممثل المغرب في مؤتمر نزع السلاح على بيانه القيم وكلماته الطيبة التي ألقاها في حق الرئاسة وعلى كلمة التوديع التي ألقاها والتي تابعناها باهتمام كبير . والسيد السفير الغالي بن هيمه يتحلى بخبرة ومهارة دبلوماسية وخصال مرموقة كانت موضع تقدير الجميع منذ أن مثل بلده الشقيق منذ حوالي ثماني سنوات مضت في جنيف وبصفة خاصة في مؤتمر نزع السلاح . ولقد شارك لأول مرة في المؤتمر في مطلع شهر شباط/فبراير سنة ١٩٨٦ وقد أتيحت لي شخصيا الفرصة للتعرف على مدى ما يتحلى به الأخ السفير الغالي بن هيمه من مزايا رائعة منذ أن عملنا معا قبل ذلك حيث كنت ممثلا لبلادي سفيرا معتمدا لدى حكومة صاحب الجلالة في الرباط .

وكان من أهم ما مر بي من تجارب في حياتي الدبلوماسية خدمتي في الرباط ، وإنني لأحتفظ للمغرب منذ ذلك الحين بأطيب الذكريات . والسفير الغالي بن هيمه هو

عميد السفراء المعتمدين لدى مؤتمر نزع السلاح . ورغم أن تأثيره على أعمال المؤتمر يفوق ذلك بكل تأكيد ، فإن مما يجدر بالذكر أنه أبلى في المؤتمر بلاء حسنا كرئيس له خلال فترة ربما كانت من أشق الفترات لأي رئيس ، وهي المهمة التي أبدأ الاضطلاع بها اليوم .

وسوف نفتقد السفير الغالي بن هيمه ليس فقط من أجل مساهمته القيمة في أعمال المؤتمر بل وأيضا من أجل شخصيته العذبة والودودة التي تؤهله ، جنبا إلى جنب مع قدرته الدبلوماسية الفائقة ، لشغل أرفع المناصب في خدمة بلاده . وأتمنى نيابة عنكم جميعا وباسمي للسيد السفير الغالي بن هيمه والسيدة الفاضلة قرينته كل توفيق وكامل السعادة في حياتهما المستقبلة .

السيد فاغنماكرز (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): اسمح لي يا سيادة الرئيس ، إذ أن هذه هي المناسبة الأولى التي أخاطب فيها المؤتمر تحت رئاستكم ، أن أهنئكم على تبوؤ الرئاسة وأن أؤكد لكم مساندة وفدي الكاملة لكم . إنكم إبن أمة عظيمة تمثل واحدة من أقدم الحضارات والثقافات والبيروقراطيات في العالم . وتبرز المساهمات المصرية في أعمال مؤتمر نزع السلاح بفضل مناقبها وسموها . وتتمتع هولندا بعلاقات ممتازة مع جمهورية مصر العربية . وآمل أن أستطيع بطريقتي المتواضعة أن أساهم ، تحت رئاستكم ، في نجاح مؤتمر نزع السلاح .

وأود الاعراب أيضا عن امتنان وفدي لسلفكم السفير خوزيه بيريز نوفا من كوبا . وقد استمعت بأسى إلى كلمة الوداع التي ألقاها جاري لزمن طويل السفير الغالي بن هيمه من المغرب . فلتصحبه أفضل تمنياتي لشخصه ولمستقبله المهني على حد سواء . وفي الوقت نفسه ، فإنني أغتنم هذه الفرصة للترحيب بحرارة بسفير مملكة بلجيكا ، شريكتنا في البنيلوكس ، السفير آلان بارون غوبيوم ، وكذلك بالسفير فالنتين دوبريف من بلغاريا ، والسفير غريغوري بيردينيكوف من الاتحاد الروسي .

لقد حقق مؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء الماضي الموافق ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، فتحا حقيقيا . فقد قرر مؤتمر نزع السلاح أن يعطي للجنته المخصصة لحظر التجارب النووية ولاية للتفاوض بشأن حظر شامل للتجارب . وعلاوة على ذلك ، طلب المؤتمر إلى رئيس لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية أن يضع الترتيبات اللازمة لاجراء مشاورات أثناء الفترة ما بين ٣ أيلول/سبتمبر و١٧ كانون الثاني/يناير بشأن ولاية محددة للمفاوضات وتنظيم هذه المفاوضات .

ويتعين النظر إلى الفتح المتعلق بمفاوضات حظر التجارب في ذلك السياق الأعرض من التطورات السياسية العامة التي وقعت خارج المؤتمر ، وخاصة تلك التي حدثت

مؤخرا . وقد تيسر إلى حد كبير تحقيق هذا الفتح داخل المؤتمر بفضل المبادرة التي اتخذتها مؤخرا وفود استراليا والمكسيك ونيجيريا بتقديم مشروع مقرر بهذا الشأن . وساكون مقصرا إذا لم أنوه بهذه الوفود الثلاثة ، وإذا لم أنوه أيضا برئيس المؤتمر في ذلك الحين السفير بيريز نوفوا الذي اغتنم الفرصة المتاحة بطريقة محنكة للغاية .

وإن ذلك ليعتبر انجازا في حد ذاته . فلننتفع بهذه الفرصة المنفتحة أمامنا ولا نضيع الوقت في الاجراءات القليلة الشان . واسمحوا لي أن أقدم لكم بايجاز تصور هولندا المفاهيمي لحظر التجارب كتدبير لتحديد الاسلحة . وثانيا ، أود أن أعرض عليكم آراء وفدي بشأن الطرائق المحددة لمفاوضاتنا المقبلة .

فأولا ، موضع حظر التجارب كتدبير لتحديد الاسلحة . لقد رحبنا في حينه باعلان فانكوفر بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، الذي اتفق فيه الرئيسان كلنتون ويلتسين على ضرورة بدء المفاوضات بشأن فرض حظر متعدد الاطراف للتجارب النووية في وقت مبكر . وإذا ما عاودنا النظر إلى هذا القرار فإن المرء ليقول بأنه كان معلما في عملية ما ، وهي عملية سياسية شهدت تحولا كبيرا في الاحوال في أوروبا ، وهي أيضا عملية مناظرة في تطوير مفهوم الامن: من كون القوات النووية سلاح الملاذ الاخير في ١٩٩٠ ، إلى اتفاقات هامة لتحديد الاسلحة (ستارت الاولى وبروتوكول لشبونة وستارت الثانية) ، إلى الاهتمام المتزايد بعدم الانتشار في عالم مترامي الاطراف وسريع الاستثارة .

كما أن القرارات التي اتخذها مؤخرا رؤساء فرنسا وروسيا والولايات المتحدة في ٣ تموز/يوليه بتمديد وقف التجارب النووية ، ومن ثم السعي إلى انهاء التجارب النووية كلية ، تعتبر معلما آخر في هذه العملية . وبذلك فإن تحديد الاسلحة النووية ونزع السلاح والمعادلة الامنية المختلفة في التسعينات قد يسرت إلى حد كبير من فرص اجراء مفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب .

وحسبما ترى هولندا ، فإن انهاء التجارب النووية يأتلف في صورة الامن الدولي العريضة المتصلة بالاسلحة النووية ، تحديد الاسلحة النووية ونزع السلاح وعدم انتشار الاسلحة النووية على حد سواء . وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل له وشاقته المباشرة بالامن على النطاق العالمي . فانتشار الاسلحة النووية يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، حسبما بينه مجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . إن حظر التجارب النووية سيساهم في الجهود الجارية لمنع الدول من تطوير برنامج الاسلحة النووية .

ولذلك فإن حظر الأسلحة النووية يظل له أهميته العظمى ، وان حكومتي لترحب بالاحتمالات المرتقبة باجراء مفاوضات مبكرة في مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر التجارب النووية . وهذه المفاوضات ستمكن المجتمع الدولي ، في جملة أمور ، من مشاهدة تحقيق الأهداف المنصوص عليها في كل من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد . وما من شك في أن ذلك سيعزز أيضا القواعد الدولية المناهضة لعدم الانتشار التي احتوت عليها معاهدة عدم الانتشار ، والتي سيناقش مستقبلها ويتقرر في وقت ليس ببعيد من الآن .

والآن ، أقدم لكم بعض الأفكار بشأن الانساق المحددة لمفاوضاتنا المستقبلية . إن حكومتي تتطلع إلى ابرام مبكر لمعاهدة تحظر جميع التجارب النووية ، أي ليس لتجارب الأسلحة النووية فحسب وإنما ما يدعى "التفجيرات النووية السلمية" أيضا . إن فرض حظر شامل سيدعم نظام عدم الانتشار ويستكمل عملية نزع الأسلحة النووية .

وينبغي أن تدور المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول مجموعة كاملة من القضايا الوثيقة الصلة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وألا تقتصر على قضايا جزئية مثل التحقق . ويجب التفاوض حول الحظر هنا في جنيف ، في مؤتمر نزع السلاح . ويجب أن يكون له بعد ذلك شمول عالمي أيضا: فينبغي أن تتقيد به جميع الدول . كما ينبغي أن يكون قابلا للتحقق منه بشكل دولي وفعال . وبهذا الشكل فقط يمكن الوفاء بأهداف عدم الانتشار التي نعلن جميعا تأييدنا لها بطريقة أو بأخرى .

وقد حظت قضية التحقق من حظر التجارب النووية بالاهتمام في مؤتمر نزع السلاح منذ السبعينات . وقد تم القيام بالفعل بعمل مستفيض بشأن المكون الاهتزازي ، وهو جوهر التحقق من حظر التجارب في المستقبل . وقد ساهمت هولندا منذ البداية وعن طيب خاطر في عمل فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وإننا لممتنون للنتائج الواعدة التي تحققت حتى الآن . والاستعدادات لاختبار المكون الاهتزازي الكامل لنظام التحقق في المستقبل تمضي قدما . وفي هذا الصدد ، فإن ممارسة الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين لها أهميتها البالغة . وسيحتاج الأمر إلى تكنولوجيات أخرى بخلاف التكنولوجيات الاهتزازية ، وأود انتهاز هذه الفرصة لشكر رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، السفير تاناكا ، لما قام به من توجيه عملنا طوال دورة ناجحة تركزت على التقنيات غير الاهتزازية خرج منها وفدي باستفادة كبيرة .

وإنني لعلى يقين بأن المشاورات التي سيجريها السفير تاناكا فيما بين الدورات - وهي المهمة الجديدة التي عهد بها المؤتمر إليه - سترسي أساسا قويا لأعمال مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٤ . وإنني أتعهد عن طيب خاطر بتأييد وفدي الكامل وغير المتحفظ لجهود السفير تاناكا . وإنني لواثق من أن مؤتمر نزع السلاح سيستطيع أن يجري مفاوضات ناجحة بشأن نظام للتحقق متعدد الأوجه من أجل حظر التجارب النووية .

ومن دواعي التشجيع أن نلاحظ أن الدول الخمس المعلنة الحائزة للأسلحة النووية قد صرحت بأنها ستجري مشاورات هنا في جنيف بالتوازي مع الأعمال الجارية في مؤتمر نزع السلاح وبشأن نفس المواضيع التي يعالجها المؤتمر . ويمكن لهذه المشاورات أن تسفر في المؤتمر عن جهود منسقة وعن مدخلات في مفاوضاته مما يتيح لها أن تمضي بسرعة وهمة . ورغم أن تحديد أطر زمنية دقيقة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لا يبدو ملائما اليوم ، فإننا نتوقع لها أن تصل إلى نهاية مثمرة في المستقبل غير البعيد .

لقد وصل مؤتمر نزع السلاح إلى معلم بارز بفضل الفتح الذي تحقق في ١٠ آب/أغسطس . وإننا لنشهد بداية عملية جديد ستفضي خلال فترة زمنية قصيرة إلى مفاوضات كاملة الأبعاد ، أو غير مشروطة إذا كنتم تفضلون هذه الصفة ، بشأن حظر التجارب النووية . إننا نقف عند نقطة البداية ، فلنعمل على ألا نبدأ بداية خاطئة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير فاغنماكرز ممثل هولندا على بيانه وعلى الكلمات الحارة التي وجهها إلى الرئاسة والكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي . والآن أعطي الكلمة للسيد السفير عبد الحميد سميشي ممثل الجزائر .

السيد سميشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): إن من دواعي سروري يا سيادة الرئيس أن أخاطب المؤتمر مع توليكم رئاسته . ومن المؤكد أنه من يمن الطالع أن تختتم دورة ١٩٩٣ تحت السلطة المخولة لكم كممثل لمصر . إن مواهبكم الدبلوماسية ومهاراتكم كمفاوض ستكفل نجاح المؤتمر في مداولاته وستكون ذات عون فعال وحاسم دونما شك في إعداد التقرير النهائي عن دورة ١٩٩٣ .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكر وفدي ، وأن أجدد الاعراب عن تقديره ، للوفد الكوبي لتصريفه النموذجي لمهمته أثناء رئاسته السالفة للمؤتمر .

لقد طلبت الكلمة كيما أعرب عن آراء وفدي بشأن نتائج عمل المؤتمر في السنة الحالية . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة ، حيث أن مهمتي في جنيف تقترب من نهايتها ، لأدلي ببعض التعليقات العملية التي ألهمتني اياها سنوات عملي في مؤتمر نزع السلاح .

عندما تولى الوفد الجزائري رئاسة هذه الهيئة في العام الماضي ، أدلى ، من خلال وزير خارجية الجزائر ، ببيان مستفيض للغاية عن جميع الأمور المتعلقة بنزع السلاح . ومن ثم فإنه استطاع أن يطرح همومه الرئيسية ، والتي هي بالأساس هموم جميع البلدان غير المنحازة . وحتى لو كنا نعتقد اليوم بأن إعادة تأكيد المواقف المبدئية لا يفضي في كثير من الأحيان إلا إلى القليل من التقدم في مفاوضات المؤتمر ، فإننا نظن بأن التذكير ببعض المسائل التي أدرجت على جدول الأعمال في هذه السنة ، لأن جميع الدول الأعضاء ارتأت على وجه الدقة أنها ملحة ، يمكن أن يكون ذا فائدة .

وسأبدأ بالاعراب عن الارتياح الذي شعر به المجتمع الدولي بأكمله ازاء الاتفاق الذي تم التوصل إليه للتو بشأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وهو الاتفاق الذي تيسر بفضل القرارات الشجاعة للدول النووية بتمديد الوقف المفروض على التجارب النووية . إن الحاجة الملحة إلى ابرام معاهدة لحظر التجارب آخذة في الزيادة مع اقتراب الحد الزمني الفاصل في ١٩٩٥ ، وهو التاريخ الذي سيجلب معه دونما شك توضيحا للخيارات النووية لكثير من البلدان ، وسيحدث ذلك على وجه الدقة في ضوء نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار .

وأود في هذا الصدد أن أذكر المؤتمر بأن المجتمع الدولي عمد في مناسبات عديدة في السنوات الأخيرة إلى الافصاح عن الأساس الفلسفي للحظر الشامل للتجارب بوصفه لهذا الحظر على أنه الخطوة الأولى صوب اقامة عالم غير نووي تماما . لم يكن الأمر يتعلق أبدا باعطاء إجازة قانونية لحالة ما بتقسيم العالم بشكل نهائي إلى بلدان تمتلك أسلحة نووية وبلدان لا تمتلكها . وبلدي تواق إلى عدم اغفال هذا الجانب من المفاوضات ، لا سيما وانه يبدو الآن أن ممثلي دول نووية معينة ، بعد سنوات من اضاعة الوقت سدى وبعد وصف وقف التجارب بأنه أمر مثالي ، راغبون في اقناعنا بأن معاهدة عدم الانتشار خلقت فئة خاصة من رعايا القانون الدولي ، هي ما تسميه الدول النووية دولا نووية "شرعية" مقابل دول أخرى تصنفها باستخدام المصطلح البالغ السلبية "الانتشاريون" .

وليس هذا القول من قبيل الصور البلاغية ، إذ أنه بقدر ما يكون من غير الواقعي الظن بأن الدول التي أنفقت قدرا كبيرا من الجهد والأموال في سياق التنافس النووي ستتخلى من ترساناتها من جانب واحد ، فمن غير الواقعي كذلك الظن بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الراهن ، وقد عانى البعض منها من السيطرة الأجنبية لعدة قرون ، ستوافق على تدنية أبدية لوضعها كرعايا للقانون الدولي وعلى منح مجموعة محدودة من الدول الكبرى خيار الابتزاز النووي . ونحن نرى أن هذا هو السبب في أن الردع الحقيقي ، الردع الذي يكون مشروعا من الناحية القانونية ومقبولا

من وجهة النظر الانسانية ، هو الردع الذي ينبني ، مستندا في ذلك إلى مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول والشعوب ، على فكرة أنه لا ينبغي لأي دولة أن تحوز فئات من الأسلحة التي يحظر احتيازها ، من حيث المبدأ ، على الدول الأخرى . وقد يبدو ذلك خياليا في هذه المرحلة من العلاقات الدولية . ورغما من ذلك ، لا بد وأن تعمل الانسانية على تحقيق هذا الهدف بغية المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

وإننا ، مثلنا في ذلك مثل غالبية أعضاء المجتمع الدولي ، لا نشارك في الفكرة القائلة بأن الامتثال لاتفاقية تحد أو تحظر بشكل في حد ذاته سلوكا دوليا طيبا . إذ أننا على العكس من ذلك مقتنعون بأن الاحترام العملي والطوعي عن حسن نية لنص مثل هذه الاتفاقية وروحها - حتى ولو كان وازع من المبادئ يحول لبرهة دون الامتثال الرسمي - هو الذي ينشئ المعيار الصحيح للسلوك الدولي . ونعتقد ، بنفس الشاكلة ، أنه لا ينبغي أن تبخس قيمة الاتفاقات المتعلقة بتخفيض الأسلحة أو حظرها بسبب اعتبارات قانونية رسمية محضة قد تفضي ، استنادا إلى فكرة أن أي شيء لم يحظر رسميا يكون مسموحا به - إلى سباق لا ينتهي بين التكنولوجيا واتفاقات الأمن الدولي . وعندما نرى أنه كانت هناك فترة من نحو ٥٠ عاما تفصل بين بداية التجارب النووية وبين بروز توافق آراء على انهائها ، أو عندما نعلم أن الأمر احتاج إلى مرور قرن من الزمن منذ أن بدأ استخدام الأسلحة الكيميائية لأول مرة حتى يحظر استخدامها رسميا بمقتضى اتفاقية دولية ، فإن هناك ما يغري بالموافقة مع المتشككين الذين يشعرون بأن العالم لن يكون بمأمن بالمرة من أسلحة الدمار الشامل .

وقد ظلت الدول الكبرى المهيمنة لزمن طويل تفسر المعاهدات الدولية بشكل يُقنن تفوقها ، الذي كان في كثير من الأحيان تفوقا لأسلحتها فحسب . ورفضت هذه الدول في الوقت نفسه ، القبول بأن الاستمرار في سباق لتطوير أسلحة أكثر اتقانا وذات دقة تصويب "جراحية" آخذة في التزايد لا يعتبر انعكاسا لدواعي الأمن أو الحاجات الدفاعية الحقيقية بقدر ما هو انعكاس لعجزها عن الاضطلاع بالتحوير اللازم لصناعاتها العسكرية الثقيلة العبء . وإذ لم تعد ذرائع الحرب الباردة قائمة بعد ، فإن الدول التي لديها مصالح مباشرة في المجمعات الصناعية - العسكرية تبحث اليوم بين كافة أشكال الجيشان التي تعصف ببلدان الجنوب عن عناصر قد تكون مفيدة كعذر يسمح لحكوماتها بتطبيق السياسات القديمة ، سواء بالتدخل في النزاعات الداخلية في البلدان الأضعف أو الاحتفاظ بمعدل محموم من اعادة تجديد التكنولوجيات العسكرية التي تخل بالتوازنات المطلوبة للسلم ، واحياء مناخ الارتياب والشكوك ، وابتلاع الأموال المطلوبة للتنمية . ويرى بلدي ، في هذا الصدد ، أن القدرة المفرطة على تصنيع الأسلحة في بلدان معينة ونزوع نفس البلدان بشكل منتظم إلى التماس استخدامات عسكرية لجميع ثمار العبقرية البشرية يضعف مصداقية التزاماتها المزعومة بالشفافية أو نزع

السلاح بشكل جذري . إننا نرى أنه لا يجب استخدام الشفافية لشغل الانتباه عن الحاجة إلى انهاء سباق التسلح والاضطلاع بتحوير أدوات انتاج الأسلحة .

وعلاوة على ذلك ، ففي حين يوجد اتفاق عام على أنه كيما تدوم تدابير الحد من الأسلحة فإنه ينبغي الاضطلاع بها بالتوازي مع تسوية النزاعات الاقليمية ، فإن هناك أيضا حاجة إلى توافق آراء بشأن الفكرة القائلة بأنه لا ينبغي استخدام هذه التدابير كغطاء للرغبة في تفكيك القدرة الدفاعية للبلدان الموسومة بالاثم مسبقا أو بهدف حماية أحد الأطراف في حالات التنافس الاقليمي . ومن الجلي أن النزاعات الاقليمية كثيرا ما تؤثر على الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة التي لا تكون طرفا مباشرا فيها . ونحن نعتقد ، على نحو أدق ، بأن هناك درسا يتعين علينا جميعا أن نتعلمه من ذلك بحيث لا تتكرر عملية المبالغة في التسلح والتدمير التي تعرضت لها احدى بلدان الشرق الأوسط ، وهي عملية لا يستفيد منها ، في التحليل النهائي ، سوى صناعات الأسلحة لا غير . وبالمثل ، يجب علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان من الصواب أن نزود دولة طرف في نزاع اقليمي بالوسائل التي تمكنها من ادامة سياسة معلنة بالهيمنة والتسلط .

وأود الآن أن استرعي انتباهكم إلى القلق الذي نشعر به ازاء عدم تحقيق تقدم في اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية . ومن المستهجن صراحة أن هذه اللجنة ، بعد ١٤ عاما من انشائها ، لا تزال تقوم بعد انتهاء كل دورة من دوراتها بالابلاغ عما يمكن أن يسمى فحسب بعجزها عن التغلب على التحديات التي تواجهها بسبب رفض بلدان نووية كبرى معينة أن تقدم الضمانات الواجبة للدول التي نبذت طواعية الخيار النووي .

كما أن دواعي قلقنا تمتد لتشمل أنشطة اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي وسوء الفهم الذي تتسم به مناقشاتها والذي أصبح أكثر اتضاحا في السنة الحالية . وإننا نرى أن هذه اللجنة التي مضى على قيامها تسع سنوات قد راكمت من الخبرة ما يكفي للانتقال إلى مرحلة أكثر تحديدا فيما يتعلق بتعيين هوية مهامها المستقبلة . ورغم أن موقفنا منعكس بوضوح في الاعلان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ في اللجنة المخصصة في ٣ آب/أغسطس ، فإننا نرى أنه حالما يصبح للجنة ولاية تفاوضية سليمة فإنه ينبغي فصل الجهود الراهنة لاستكشاف وسائل التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة عن تلك المسألة التي أفضت إلى انشاء اللجنة ، ألا وهي منع عسكرة الفضاء الخارجي عن طريق وضع معاهدة متعددة الأطراف . ومن رأينا أن البندين ليسا متنافسين ولا هما مانعين لبعضهما البعض أو مترابطين ، وبوسعنا أن نعالجهما باتقان في فريقي عمل منفصلين شريطة وجود توافق آراء بأيهما تكون له الأولوية على الآخر .

وأذنوا لي الآن أن أشاطركم قليلا من الأفكار بشأن مسألة تكبير حجم المؤتمر . فكثيرا ما استمعنا هنا إلى الحاجة بأن تشكيل مؤتمر نزع السلاح وجدول أعماله وطرائق عمله تستند إلى معايير الحرب الباردة ، وينبغي ، لهذا السبب بالذات ، أن تغير بشكل جذري لأن العالم أصبح متعدد الأقطاب ، ومن ثم فقد أصبح أكثر انفتاحا لاضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية . بيد أنه لا بد من القول بأن اضفاء الطابع الديمقراطي ليس على مدى البصر بعد من الناحية العملية ، وأن عجز المجتمع الدولي عن التغلب على بعض من أخطر مشاكله ، على الرغم من استعداد غالبية الدول ، دليل لافت للنظر على أن المراكز الحقيقية لصنع القرارات في الشؤون العالمية لا تزال في أيدي عدد محدود من الدول الكبرى .

ومن ثم ، فإنه حتى لو كنا نحبذ دون مواربة توسيع مؤتمر نزع السلاح ، فإننا لا نظن ، أن التشكيل الراهن للمؤتمر لم يعد يعكس واقع الأمر في العالم . وعلاوة على ذلك ، فإننا لا نظن أن قرارات المؤتمر ، حتى في حالة ابقاء الحال الراهن على ما هو عليه ، ستقصر عن أخذ مصالح الدول الأخرى غير الممثلة في الاعتبار على النحو الكاف . ومؤتمر نزع السلاح ليس ناديا للدول التي اختارت بعضها البعض ، وإنما قام نتيجة لمفاوضات طويلة جرت في جنيف وفي نيويورك لكفالة أكثر التمثيل انصافا لشتى مجموعات الدول في العالم . وبهذا المفهوم ، فإن مؤتمر نزع السلاح بشكله الحالي يمثل عينة كاملة تماما من شتى الاتجاهات .

وفي الحقيقة ، اتسمت أنشطة مؤتمر نزع السلاح منذ المستهل بتنوع أشكال التعبير والآراء ، وهذا هو ما يفسر الاهتمام الذي يبديه المجتمع الدولي بهذه الأنشطة ، ذلك الاهتمام الذي يدلل عليه الطلبات المقدمة للانضمام إليه كأعضاء أو مراقبين ، أو ذلك الترحيب الذي قوبلت به ، من جملة أمور ، اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي وضعها مؤتمر نزع السلاح ، أو ذلك الاجماع الذي سلم به من جديد المشتركون في الدورة الاستثنائية للجنة الأولى بأن أداء مؤتمر نزع السلاح أمر يخص المؤتمر ذاته . وهذه العناصر تبين أن مؤتمر نزع السلاح ليس مؤسسة تتعرض لخطر الاهمال من قبل مجتمع دولي محروم من أجهزة تفاوضية حقيقية متعددة الأطراف .

لقد تم الادلاء بجميع التعليقات المحتملة على التشكيل المثالي لمؤتمر نزع السلاح . ولذلك فإنني سأستعرض فحسب النقاط التي ينبغي ، من وجهة نظرنا ، أن تتصدر غيرها عند معالجة هذه المسألة ، حيث أن أكبر ما يشغلنا هو المحافظة على الصفات العامة للمؤتمر في الوقت الحالي . ويرجع ذلك إلى أن التجربة قد أظهرت باستفاضة النواقص ، ولا نقول دواعي الشلل ، التي تؤثر على الهيئات التفاوضية التي تكون مفتوحة العضوية إلى حد كبير ، لا سيما عندما يتعين عليها أن تتخذ قراراتها على

أساس توافق الآراء . إن توسيع مؤتمر نزع السلاح بدون المحافظة على كفاءته سيعني اعاقة عمله وافراغه من فحواه .

ومن ناحية أخرى ، يعتبر توسيع عضوية المؤتمر شاغلا ملحا في الوقت الحالي ، وذلك على وجه الخصوص نتيجة للضغوط المشروعة من قبل الدول التي تقدمت بطلبات للانضمام منذ سنوات مضت ، فأظهرت بذلك عزمها على تدعيم القدرة الفكرية والمعنوية والسياسية لهذه الهيئة .

ولا يظن وفدي أنه ينبغي أن يستند هذا التوسيع إلى توافر قدرات معينة للمرشح على المساهمة في أنشطة مؤتمر نزع السلاح . فإن هذا النهج ، بمعاقبته للدول التي لا يقيد ارادتها السياسية سوى عوامل مادية فحسب ، يجازف بزيادة الحصة الكبيرة التي تتمتع بها بالفعل بلدان الشمال في عضوية المؤتمر ، أو بتحويل المؤتمر حقا إلى فرع من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . كما اننا لا نستطيع تقبل الاقتراح الذي يدعو إلى قبول الدول التي لديها قدرة عسكرية معينة فحسب وبأنه ينبغي استبعاد الأعضاء الذين يعتبر نشاطهم في هذا المجال غير كاف . إن هذا المنحى يعتبر بمثابة تحويل للمؤتمر إلى محفل لا يناقش سوى مشاغل أقوى الدول ، وإلى أداة لا نرى كيف يمكنها أن تكون حساسة للحاجات الأمنية لبقية المجتمع الدولي ، أو لا يوجد سبب يدعوها لذلك .

بيد اننا نعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي الاضطلاع بتوسيع المؤتمر على الفور ، على أن يؤخذ في الاعتبار متطلبات التوازن فيما بين الأقاليم والثقافات - مع اسناد السلوك والتضامن السياسيين على هذه الاعتبارات بصفة عامة - وعلى أن يؤخذ في الاعتبار أيضا السلوك المعتاد للمرشحين ازاء اهتمامات المجتمع الدولي ، وهو سلوك يمكن التحقق منه بسهولة مما تبديه تلك الدول من احترام لمقررات وقرارات أجهزة الأمم المتحدة .

ومن رأينا أن المؤتمر ليس بحاجة إلى اختيار الأمم أو الدول التي تنأى بأنفسها عن زمرة المجتمع الدولي .

وأود ، قبل أن اختتم حديثي ، أن أشدد على أنه إذا ما قبلت الفكرة التي تدعو إلى ضرورة أن يكون لدينا مؤتمر من ٦٠ عضوا ، فإننا نظن أن المقرر الذي يقترح هذا التغيير والذي سيقدم إلى الجمعية العامة ينبغي أن يحتوي على حكم يفتح الطريق أمام توسعات دورية ومنتظمة ومحدودة لاحقة للمؤتمر . إذ أن ذلك سيقلل من شأن مسألة مشاركة المرشحين الذين لم يختاروا في المرحلة الأولى من التوسيع ويوفر علينا تكرار الصعوبات التي واجهناها بشأن هذه النقطة منذ انشاء هذه الهيئة .

وعلى أية حال ، فإن الوفود التي أعربت عن رغبتها في أن تتمتع بعضوية كاملة في المؤتمر قد وجدت بالفعل في شخص السفير أوسوليفان خير من يدافع عنها وأفضل مفاوض من أجل تسوية مشرفة لهذه المشكلة . ويؤيد الوفد الجزائري ما قام به هذا المقرر الخاص من عمل ويتمنى له كل النجاح في جهوده للتوفيق بين الشواغل الكثيرة التي أبلغتها الوفود له والتي نثق في أنه سيعكسها في استنتاجاته .

الرئيس: أشكر سعادة السفير عبد الحميد سميشي المندوب الدائم للجزائر ، على بيانه الذي تابعناه باهتمام . كما أشكر سيادته على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي . لقد سمعنا أن السيد السفير عبد الحميد سميشي سوف يغادرنا قريبا ومن ثم فإن مؤتمر نزع السلاح لن يفتقد فيه فقط صديقا كريما ، بل ودبلوماسيا محنكا وكفءاً حرص خلال خدمته في جنيف وتمثيل بلاده في مؤتمر نزع السلاح على أن ينسج معنا جميعا علاقات من الصداقة والود . وقد تبوأ رئاسة المؤتمر في عام ١٩٩٣ ، واضطلع بهذه المسؤولية بقدرته الدبلوماسية الفائقة ومميزاته الشخصية الرفيعة . وقد ساهم بجهد دؤوب في عديد من المسائل والقضايا الموضوعية التي عرضت على المؤتمر ، وعندما يغادر جنيف بعد أسابيع قليلة فإنه سوف يغادرها وقد ترك بصماته على الأعمال والجهود التي قام بها وأنجزها تمثيلا لبلاده في المؤتمر . وأتمنى لسيادته وللسيدة الفاضلة قرينته كل توفيق في حياتهما الشخصية والوظيفية .

وأعطي الكلمة الآن للسيد السفير غونتيلليكي ممثل سري لانكا .

السيد غونتيلليكي (سري لانكا): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس في مستهل كلمتي أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة هذا المحفل الجليل في وقت يتسم بأهمية حاسمة . وهو هام لأننا بصدد تقييم ما أنجزناه هذا العام ، وحاسم لأنه عرضت لنا فرصة ممتازة في مجال نزع السلاح لا ينبغي لنا أن نسمح لها بأن تفلت منا . اننا نضع كامل ثقتنا في قدرتكم على توجيه عمل المؤتمر صوب تحقيق أهدافنا التي طال انتظارها . ويطمئنكم وفدي إلى تعاونه الكامل معكم في أداء مسؤولياتكم .

واسمحوا لي أيضا بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا المخلص لسلفكم السفير خوزيه بيريز نوفوا من كوبا ، ولوفده ، للطريقة الممتازة التي وجه بها أعمال مؤتمرنا . ويشارك وفدي المتحدثين السابقين في الترحيب بحرارة بزملائنا الجدد ، السفير دوبريف من بلغاريا ، والسفير بيردنيكوف من الاتحاد الروسي ، والسفير سابويا من البرازيل ، والسفير غوييوم من بلجيكا ، والسفير أوروتيا من بيرو .

لقد أثمر ما أعلنه الرئيس كلينتون مؤخرا من تمديد لوقف الولايات المتحدة لتجاربها النووية استجابة عالمية النطاق تبعث الحرارة من جديد فيما كنا نشعر به منذ زمن طويل من حاجة إلى بدء مفاوضات محددة بشأن نظام شامل لحظر التجارب النووية يقوم على أساس قوي . وان هذه لأمارة طيبة في ميدان نزع السلاح . وقد رحبت حكومة سري لانكا بمبادرة الولايات المتحدة بحماس . وبالمثل ، فإن سري لانكا شعرت بمزيد من التشجيع بما صدر عن الاتحاد الروسي وفرنسا من اعلانات عززت المساعي الدولية صوب نزع السلاح النووي . إن وفدي ليرحب مخلصا بصدور التزامات مماثلة من الدولتين النوويتين الكبريين المتبقيتين ، وهو ما سيزيد دونما شك من قوة مبادرات نزع السلاح النووي ، بما في ذلك ابرام اتفاقية لحظر التجارب النووية .

إننا على قناعة بأن المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن اتفاقية لحظر التجارب النووية ستشكل أحد الأدوات العالمية الرئيسية لكبح جماح انتشار الأسلحة النووية ، رأسيا وأفقيا على حد سواء ، وعكس اتجاه سباق التسلح النووي في عصر ما بعد الحرب الباردة .

ويشعر وفدي بالغبطة لقرار المؤتمر بالشروع في مفاوضات لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، والتي كانت أحد أهداف المجتمع الدولي في هذا الصدد لزمن طويل ، وانني لأرغب في تسجيل تقدير وفدي المخلص لوفود استراليا والمكسيك ونيجيريا التي اشتركت في تقديم الاقتراح الأصلي مما مكننا من اتخاذ المقرر الآنف الذكر . وتشاطر سري لانكا تماما في زخم هذا الاقتراح وهدفه الرئيسي ، ألا وهو اعطاء ولاية تفاوضية للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لكي تضطلع بمفاوضات متعددة الأطراف لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون قابلة للتطبيق على نطاق عالمي وقابلة للتحقق منها دوليا . وبالمثل فإن مشروع الولاية المقدم من استراليا تمشيا مع روح الاقتراح الآنف الذكر يستحق تأييد الدول الأعضاء .

وكما جاء على لسان رئيس مجموعة الـ ٢١ ، فإنني أرغب في التشديد على استصواب بدء المشاورات في اللجنة المخصصة ، بحيث تبدأ في الفترة ما بين الدورات هذا العام ، بهدف اتمام المفاوضات بشأن اتفاقية حظر التجارب بنهاية ١٩٩٤ .

ويشيد وفدي بالمدخلات التحضيرية الجمة التي ساهمت بها حتى الآن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية تحت التوجيه الحاذق للسفير تاناكا من اليابان ومن سبقوه . ونلاحظ أيضا بارتياح المساهمة القيمة لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وغيرهم من الخبراء الذين قدموا طرائق تحقق غير اهتزازية شتى . ويشارك وفدي في الآراء التي

أعربت عنها وفود أخرى عديدة بأن نظام التحقق ، وهو حاليا من أهم جوانب اتفاقية حظر التجارب ، ينبغي أن يكون نظاما للتحقق يمكن تطبيقه بشكل دولي . وفي هذا السياق ، ينبغي للطرائق الاهتزازية أن تشكل جوهر نظام التحقق هذا ، وذلك لأن المجتمع الدولي بصفة عامة يملك سبلا أوسع مدى للحصول على هذه التقنيات المعيارية ، وبالنظر إلى مردودية تكاليفها بالمقارنة مع التقنيات غير الاهتزازية .

ويقدر وفدي أيضا مساهمة الوفد السويدي القيّمة ، لا سيما تقديمه لمشروع اقتراحه المنقح بشأن اتفاقية حظر التجارب والذي يجري دراسته حاليا في عاصمة بلادنا . واننا لنأمل ، في الوقت الذي ننتظر فيه ملاحظات السلطات الوطنية المختصة ، أن يحظى مشروع الاقتراح هذا بما يستحقه من عناية عندما تبدأ اللجنة المخصصة في المفاوضات .

ومن دواعي الانشغال الكبير الأخرى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، مثل بلدي ، قضية الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ويدور السؤال الذي لا يزال بدون جواب حتى الآن حول الثمن الذي يتعين للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تدفعه لقاء اختيارها الطوعي بعدم احتياز الأسلحة النووية . والنظام الحالي الذي يسود بشكل ظالم يضيق نطاق الضمانات الدولية لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وينبغي التنويه أيضا بأنه كيما يتصف أي ضمان جماعي دولي للأمن بعدم التمييز ، فإنه ينبغي لهذه الترتيبات أن تبنى في الأساس على معاهدة دولية شاملة وملزمة قانونيا توفر ضمانات أمن سلبية وايجابية على حد سواء . وفي هذا الصدد ، يشارك وفدي في رأي غالبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن الاعلانات الأحادية الجانب بالضمانات الأمنية ضد احتمال استخدام الأسلحة النووية ، فيما عدا ذلك الاعلان الصادر عن الصين ، معيبة في جوهرها لأن هذه الضمانات محدودة النطاق ومشروطة . وهذه الاعلانات غير ملزمة قانونيا نظرا لطبيعتها الأحادية الجانب التي لا تسوغ أي خضوع للمساءلة الدولية .

ويقدر وفدي باخلاص العمل الذي اضطلعت به اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية تحت القيادة القديرة لرئيسها السفير نيفو من رومانيا . إن الجهود الاستطلاعية والبالغة التصميم التي بذلها السفير نيفو والاهتمام الذي أبدته مراراً غالبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد أبرز الحاجة الملحة إلى ضمانات أمن شاملة وغير تمييزية ، تكون ملزمة قانونيا وقابلة للتطبيق على نحو عالمي ، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ويرى وفدي باخلاص أن الوقت قد حان لكي نتصدى لهذه القضية ذات الأهمية القصوى بطريقة ملموسة .

والبلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تمر بعملية التحضير لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار في ١٩٩٥ . وان ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية ، علاوة على اتخاذ تدابير ملموسة وايجابية لابرام معاهدة عالمية يتفاوض عليها بشكل متعدد الأطراف بشأن ضمانات الأمن السلبية والايجابية إلى أن يحين الوقت الذي تزال فيه الترسانات النووية القائمة بالكامل ويوقف سباق التسلح النووي ، سيشد من أزرنا كيما ننظر ، عندما نصل إلى المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ ، في تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد . وسيواصل وفدي التعاون مع هذا المؤتمر ومع غيره من المحافل على حد سواء في هذه المساعي المبذولة من أجل نزع السلاح . إن تحقيق النجاح في هذه المساعي الدولية لنزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح النووي ، سيكون أحد الدعائم الرئيسية للنظام العالمي الجديد والوطيد الذي كنا نطمح إليه منذ زمن بعيد .

وختاما ، يرغب وفدي في الاعراب عن تقديره للسفير أوسوليفان من استراليا الذي أجرى خلال الاشهر العديدة الماضية مشاورات مضنية بغية التقدم بتوصيات عن الكيفية التي ينبغي توسيع مؤتمر نزع السلاح بها بما يتفق مع الحقائق الجغرافية - السياسية الحالية . وسيولي وفدي النظر بجدية في تقريره ، وسنعرب عن آرائنا بهذا الصدد في الوقت المناسب . وسأكون مقصرا في واجبي إذا لم انتهز هذه الفرصة لاعرب عن امتنان وفدي المخلص للمدخلات القيمة التي قدمها كل من السفير كمال من باكستان بشأن القضايا المتعلقة بعدم الانتشار والسفير ماريان بوش من المكسيك بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته . وأود في النهاية ، يا سيادة الرئيس ، أن أضم صوتي اليكم وإلى المتحدثين السابقين في الاعراب عن أطيب التمنيات للسفير بن هيمه من المغرب الذي شارك بنشاط في أعمال مؤتمر نزع السلاح واقتسم حكمته معنا جميعا . ويعرب وفدي عن أطيب التمنيات له بالسعادة الشخصية والنجاح . واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن أطيب تمنياتي للسفير سميشي من الجزائر الذي سيرحل عنا هو الآخر في المستقبل القريب .

الرئيس: أشكر السفير غونتيلليكي ممثل سري لانكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .

السيد أوسوليفان (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): إنني أشعر بالسرور على وجه الخصوص إذ آخذ الكلمة تحت رئاستكم بالنظر إلى ما يربط استراليا ومصر من علاقات ثنائية طيبة جدا ، وبالنظر أيضا إلى الذكريات السعيدة جدا التي أحملها عن عملي معكم عندما كان لي شرف العمل في القاهرة ، وبالنظر بوجه خاص إلى سمعتكم الشخصية العظيمة في مؤتمرنا . وإنني لأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم ، والذي آمل بأنكم تدركون أنه أمر غني عن البيان . وأود أن أشكر أيضا السفير بيريز

نوفوا على ما تم تحت رئاسته من أعمال بالغة الحيوية والفاعلية . كما أود أن أعرب عن شكر وفدي للسفير بن هيمة من المغرب على خدماته وقيادته ، وعلى تعليقاته الحكيمة هذا الصباح بوجه خاص . وبالمثل ، فإنني أود الاعراب عن خيبة أملي للانتهاء الوشيك لفترة عمل السفير سيميشي هنا . إن مؤتمرنا سيفتقد وجوده . بيد انني واثق من أن ذلك لن يكون نهاية خدماته للمجتمع الدولي ، وهو الأمر الذي هو مؤهل للقيام به بشكل فريد .

في ٢٨ كانون الثاني/يناير من هذا العام عينني المؤتمر منسقا خاصا له من أجل قضية توسيع عضويته . وقد اتخذ هذا القرار بتعيين منسق خاص في ضوء التقرير الذي قدمه في ١٨ كانون الثاني/يناير الرئيس السابق للمؤتمر ، السفير ميشيل سيرفيه من بلجيكا ، الذي عقد ، بالتزامن مع السفير سيلسو أموريم من البرازيل ، مشاورات بهذا الشأن في النصف الثاني من ١٩٩٢ . وكانت قد بُذلت في وقت أبكر جهود لادخال توسيع صغير في عضوية المؤتمر ، إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح في نهاية الأمر .

وقد أصبح الرأي القائل بأن الوقت حان لأن يوسع المؤتمر عضويته ، أكثر مضاءً بفعل النجاح في ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وقد حظت هذه النتيجة بالاستحسان على نطاق دولي واسع ، وحفزت دونما شك على الاهتمام بعضوية المؤتمر ، وبوجه خاص فيما بين أولئك الذين ظلوا يرتقبون النظر في طلباتهم لسنوات عديدة .

ويتعلق الأمر أيضا بأن هناك ، مع انتهاء الحرب الباردة ، فرصا جديدة كثيرة لكي يتصدى المجتمع الدولي للتحديات السياسية - العسكرية بطرق جديدة يؤمل بأن تكون أكثر فاعلية . ومن الواضح أن كثيرا من الحكومات ترى أن هناك في البيئة الجديدة ، دورا مضاعفا لمؤتمر نزع السلاح .

ولذلك فإن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" وجد استجابة سريعة من مؤتمر نزع السلاح ، وشارك الكثير من الممثلين في هذا المؤتمر في الدورة المستأنفة للجنة الأولى في شهر آذار/مارس من العام الحالي . وكان هناك في هذه الدورة المستأنفة الكثير من تعبيرات التأييد لتصميم مؤتمر نزع السلاح على استعراض عضويته وجدول أعماله في ضوء الظروف الجديدة .

وقد أجريت ، وأنا أضع هذه الخلفية نصب عيني ، مناقشات ثنائية مع كل زميل من زملائي في مناسبات عديدة ، وكذلك مع كل مجموعة من مجموعات المؤتمر . وهكذا تحصلت على احساس مباشر عن النتيجة التي يمكن أن يتقبلها الجميع ، وسجلت في نفس

الوقت ما قد يكون لدى كل عضو في المؤتمر من حساسيات وآمال . وقد عممت استقصاءً صمم بحيث يسمح بتسجيل التعليقات التي قد يرغب الاعضاء في الادلاء بها . وقد فكرت في عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن هذا الامر ، غير انني قررت ، بناء على طلب عدد من الوفود التي رجت مني ألا أمضي قدما بهذه الطريقة ، أن أواصل العمل بالطريقة التي وصفتها .

وسرعان ما اتضح أن اجراء مناقشة حول معايير العضوية لن تفضي إلا إلى تأخير إلى أجل غير مسمى . كالمحاولات التي بذلت لتعريف معايير العضوية بطريقة "موضوعية" إلى حد ما تلاشت أمام تاريخ جهود توسيع المؤتمر التي لم توفق فيما سبق في أن تعرّف تلك المعايير ، تشكيل المؤتمر الراهن والآراء الواسعة التباين بشأن ما قد تكون عليه هذه المعايير ، وكيفية تعريفها والطريقة التي قد تطبق بها . وقررت أن المسار الافضل من الناحية العملية هو محاولة البحث عن نتيجة مقبولة .

وقد يسر من العثور على نتيجة مقبولة ما بدا من وجود تقبل واسع المدى لضرورة بقاء مؤتمر نزع السلاح كهيئة تفاوضية ، ومن ثم يكون محدود التشكيل ، وبقاء قاعدة توافق الآراء المتبعة فيه ، ولضرورة تركيزه على وضع اتفاقات ومعاهدات في ميدان الأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وهكذا أمكن طرح السؤال التالي: "في ضوء ما اتفقنا على ضرورة قيام المؤتمر به ، وفي ضوء الاهتمامات التي أعرب عنها أولئك المستعدون للمشاركة في أعماله ، فمن هم الذين ليسوا بأعضاء في الوقت الراهن ويتعين ضمهم؟" وكان لهذه الصيغة أيضا ميزة استرعاء الانتباه إلى المهام التي يتعين الاضطلاع بها وليس إلى أي معايير مصطنعة .

وكان هناك ، في معرض السعي إلى العثور على اقتراح يكون مقبولا من جميع أعضاء المؤتمر ، ثلاث مشاكل خاصة تحتاج إلى الحل . فكان هناك أولا مسألة الاجراء: فهل المؤتمر مستقل ذاتيا تماما فيما يتعلق باتخاذ قرار بشأن عضويته؟ أجاب البعض في المؤتمر بنعم بطريقة قاطعة ؛ وكان للآخرين نهج أقل وضوحا بينما قال آخرون بلا . وقد خلصت إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي للمؤتمر إبان نظره في التوصية المتعلقة بالتوسيع أن يتبع اجراءات تتجنب اثارة المسألة المبدئية الخاصة بوضعه قبالة الجمعية العامة . وقد أوجزت بعض الاقتراحات في نهاية تقريري هذا تحذو بالضبط حذو السوابق التي أرسيت في ١٩٧٨ .

وثانيا ، هناك التردد الجم حيال اضافة أعضاء جدد والذي أثار قضايا حساسة على وجه الخصوص بالنسبة لبعض البلدان . وفي حين أن هذه الحساسيات لا تزال باقية فإنني أعتقد أنها لن تكون بالقدر الذي يحول دون اعتماد التوصية المتعلقة باتباع تشكيل جديد لمؤتمر نزع السلاح والمرفقة بهذا التقرير .

وثالثا ، كان هناك بالطبع اهتمام جم بالتوازن العام الذي ينجم عن أي توسع . وتوجد هنا أوجه عديدة تستحق التسجيل . ففي حين كان عدد من البلدان يفضل توسعا صغيرا نسبيا - بمقدار ١٠-١٢ مثلا - فسرعان ما اتضح أنه سيكون من المستحيل في حدود هذا التوسع الصغير ارضاء المطالب الاقليمية والسياسية والاستراتيجية - الجغرافية وغير ذلك من المطالب المتنافسة . كما أصبح من الواضح بالمثل أن توسعا كبيرا - يشمل الفكرة القائلة بضرورة قبول جميع من تقدموا بطلبات للعضوية - لن يجتذب توافق آراء . وبدا للعيان أنه قد يمكن العثور فيما بين هذين الرأيين المتنازعين على أرضية مشتركة حول توسع إلى نحو ٦٠ عضوا . وكان لهذا العدد فائدة اضافية إذ يمثل نحو ثلث أعضاء الامم المتحدة ، وهي تقريبا نفس النسبة من عضوية الامم المتحدة التي كانت ممثلة أصلا في مؤتمر نزع السلاح عند انشائه .

ومن الفوائد الاضافية للتوسيع إلى نحو ٦٠ عضوا أن ذلك يخلق امكانية مناورة كافية لارضاء تشكيلة عريضة من البلدان التي تقدمت بطلبات . وفي معرض النظر في مسالة التوسع ، توصلت على مضض إلى رأي بأنني لن أوصي بضم البلدان التي اختارت عدم التقدم بطلب: وذلك رغما عن كون العديد من البلدان التي لم تتقدم بطلبات لديها ما يزكيها بقوة للعضوية .

وهكذا وصلت إلى نتيجة أن الطريقة الوحيدة لتحقيق تقدم في هذه المرحلة هي التوصية بتوسع محدود من بين المتقدمين بطلبات في الوقت الراهن بشكل يفضي عموما إلى قيام مؤتمر قادر على التصدي للمشاكل التي تواجهه واغتنام الفرص المتاحة له .

وكان يتعين علي أيضا ، في معرض النظر في كيفية اقامة توازن في سياق التوسع ، أن آخذ في اعتباري حقيقة أن نشأة المؤتمر هي نشأة خاصة جدا ، وانه يوجد داخل تجمعاته الأصلية بعض السمات غير العادية . كما انني لم أكلف بمهمة تغيير التشكيل الراهن أو اعادة بناء المؤتمر . وقد تساءلت عما إذا كان أي من الاعضاء الحاليين يود في الانسحاب منه ، ولكن أيا منهم لم يبد رغبة في ذلك . وتحافظ توصيتي بشكل وثيق على التوازن القائم حاليا في مؤتمر نزع السلاح إذا ما نظر إلى الاعضاء الحاليين من المنظور الاقليمي للجمعية العامة للامم المتحدة . كما أنها متوازنة من الناحية الاستراتيجية - الجغرافية العامة .

ويرد في الصفحة الاخيرة من هذا التقرير ، وكجزء لا يتجزأ منه ، توصيتي بشأن تشكيل المؤتمر ، مع ابراز الاعضاء الجدد الذين يمثلون التوسع فيه . وأود التنويه إلى أن هذه التوصية جزء من نهج متدرج حيث أن توسيع تشكيل المؤتمر عملية دينامية ستخضع دونما شك لاستعراضات دورية في المستقبل . وقد يحاج بأن هناك طرقا أخرى ممكنة

للتوصل إلى هذه النتيجة . ولا يسعني إلا القول بأن توصيتي تمثل أفضل تقدير من جانبي للنهج الذي يحتمل أن يجتذب توافق آراء .

وانني لأفترض يا سيادة الرئيس أنكم ستطلبون من المؤتمر في الوقت المناسب اتخاذ قرار بشأن هذا التقرير . وإذا ما كان المؤتمر على استعداد لقبول هذه التوصية ، تمشيا مع الاسلوب الذي أرسي في ١٩٧٨ عندما شُكل المؤتمر نفسه ، فإنني اقترح أن يقوم رئيس مؤتمر نزع السلاح بابلاغ رئيس الجمعية العامة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه عقب اجراء المشاورات الملائمة في مؤتمر نزع السلاح ، وأن يدعو رئيس الجمعية العامة ، وفقا للوثيقة A/S-10/24 المؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، إلى ابلاغ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذلك . وبعدئذ يمارس الأعضاء الجدد عضويتهم في بداية دورة ١٩٩٤ .

وأرجو أن يعمم هذا التقرير كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح .

وأود ، يا سيادة الرئيس ، اضافة كلمتين بعد أن انتهيت من تقديم تقريري . فبودي أن أشدد على أن التقرير والتوصية المرفقة به يمثل صفقة بالغة الدقة . إذ يحتوي ، بما لا مناص منه ، على سلسلة من التوازنات التي يسهل جدا ، بطبيعة الحال ، فك عراها . بيد انني آمل أن يدرس المندوبون والمسؤولون في العواصم التقرير بعناية وموضوعية . وإذا ما كان يتعين انجاز توسيع ما ، فسيتطلب الأمر درجة من احترام الذات والاحترام المتبادل وضبط النفس . ولذلك فإنني أود أن أختتم حديثي بتوجيه الشكر إلى الكثير من الزملاء الذين أعربوا عن تأييدهم وتضامنهم .

الرئيس: أشكر السفير أوسوليفان ممثل استراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي . وقد طلب السفير أوسوليفان ، في معرض تقديمه لتقريره عن موضوع توسيع المؤتمر ، أن يعمم هذا التقرير كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح ، وأعتقد أن علينا أن نتخذ اجراء وفقا لهذا الطلب .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): سنعود إلى هذا التقرير في الوقت المناسب بالنظر إلى ما جاء في الجزء الأخير من بيان السفير أوسوليفان بأن يتم النظر في هذا الأمر ، ومن ثم فسنرجع إليه في مرحلة تالية .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في الجلسة العامة تحت رئاستكم ، فاسمحوا لي يا سيادة

الرئيس أن أشارك من سبقوني في الحديث في توجيه التهنئة لكم على توليكم هذا المنصب ، وتوجيه الشكر إلى سلفكم السفير بيريز نوفوا على النتائج البالغة الاهمية التي تحققت تحت رئاسته ، والاعراب عن أكبر الأسف للرحيل الوشيك للسفيرين الفالي بن هيمة وعبد الحميد سيميشي . وسأقوم بالترحيب بزملائنا الجدد في بيان تال .

أما الآن فإني أنوي ابداء رد فعلي بايجاز على البيان المثير للاهتمام الذي استمعنا إليه للتو من السفير بول أوسوليفان ، والذي فوجئ وفدي ومعظم الوفود الاخرى بمحتواه . إن مسألة الحاجة الاساسية إلى توسيع مؤتمر نزع السلاح في اطار جهد يبذل لزيادة فاعلية هذه الهيئة التفاوضية وصفتها التمثيلية في مواجهة عالم يتغير بسرعة ، تعتبر أحد أهم القرارات التي ستنظر فيها هذه الهيئة وأعمها تاثيرا ، وهو قرار نأمل في اتخاذه هذا العام . وهذا هو السبب في تكليف واحد من أبرز أعضاء المؤتمر وأكثرهم تحملا للمسؤولية بالمهمة الشاقة ، والتي لا حمد لها ، المتعلقة باجراء مشاورات حول المعايير التي تتبع في اقتراح عضوية موسعة وتحديد المرشحين المرتقبين الذين سيوفر وجودهم بيننا فرصا أفضل للنجاح الموضوعي الموجه لأعمالنا ومفاوضاتنا . ولذلك لا بد وأن تسمحوا لي بأن أعرب عن بعض الدهشة ازاء هذا العرض المفاجئ لنتائج مشاورات ، أجريت مع بعض الأعضاء على حدة ، على الجلسة العامة مباشرة دون الدخول في الاجراءات المعتادة التي حاولنا اتباعها على الدوام ، من اجراء المناقشات صريحة في مشاورات لاحقة مفتوحة العضوية أو طرحها عن طريق منسقي المجموعات في المقام الأول وبعد ذلك في جلسات عامة غير رسمية قبل عرضها فعليا في مشاريع لا بد وأن تحظى بحكم الضرورة بتوافق آراء في نهاية الأمر . وسيقع على عاتقنا الآن تلك المهمة البالغة الصعوبة المتمثلة في محاولة حل غموض المعايير التي استخدمت والتوازنات القائمة أو التي قد تكون مفتقدة ، ومغازي مشروع مترابط قد يصبح من قبيل الصفقة التي تقبل على علاتها أو ترفض وذلك لمجرد انه لم تجر مشاورات مفتوحة العضوية بشأن العناصر التي تتكون منها . وما يدفعني إلى هذا القول إنني لا أجد للوهلة الأولى في هذه القائمة ، على الأقل ، احدى الدول التي توجد على أراضيها أسلحة نووية . وهكذا فإنه يطلب منا أن نقيّم سلة معبأة مسبقا دون أن تتاح لنا الفرصة للمشاركة بالكامل في اختيار محتوياتها من خلال مناقشات مفتوحة . ويتعين الآن أن تجري هذه المناقشات بعد أن أصبح الأمر حقيقة واقعة . ويعتقد وفدي أن ذلك مما يؤسف له جدا بالنسبة لقضية بمثل هذه الأهمية ، غير إنني وقد ذكرت ذلك أؤكد لكم اننا سنشارك بطبيعة الحال مشاركة كاملة وبذهن متفتح أملا في أن يشهد مؤتمر نزع السلاح توسعا في عضويته قبل انقضاء العام الحالي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير كمال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة ، وكما اتفقنا فإننا سنعود إلى تناول هذا التقرير في الوقت المناسب .

وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يرغب أي وفد آخر في طلب الكلمة في هذه المرحلة؟

أعطي الكلمة لممثل تونس .

السيد بعتي (تونس) (الكلمة بالفرنسية): أود بداءة يا سيادة الرئيس أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة المؤتمر . وقد ضمن المؤتمر ، بفضل مناقبكم وقدراتكم الدبلوماسية البارزة ، النجاح في هذه المرحلة الحاسمة التي يوشك فيها على البدء في وضع تقريره إلى الجمعية العامة .

وأود توجيه الشكر أيضا إلى السفير بيراساتيفي والموظفين التابعين له على جهودهم التي لا تكل لتسهيل أعمالنا .

وأود توجيه التهنئة كذلك إلى السفير أوسوليفان من استراليا على جهوده وتقريره الذي قدمه لنا للتو . ولقد أحطت علما بمحتوياته ولن أقصر في احالته إلى سلطات بلدي . ومن الجلي أن هذا التقرير يعتبر بالنسبة لنا مصدرا للاحباط والدهشة ، على نحو ما بسطه سفير باكستان بإحكام . وستقوم سلطات بلدي بتمحيص التقرير وستلاحظ أن بلدي الذي كان من أوائل من تقدموا بطلبات للعضوية ، ليس على القائمة التي جمعها السفير أوسوليفان .

وأود أن أوجه للسفير أوسوليفان ، من خلالكم يا سيادة الرئيس ، أسئلة قليلة لمساعدة سلطات بلدي في دراستها للتقرير . وأود سؤال السفير أوسوليفان بأن يخبرني ، وقد ذكرتكم أننا سنعود ثانية إلى تناول هذا الموضوع الهام ، ما إذا كان بوسعه الرد علي الآن أم فيما بعد . أولا ، إلى أي مدى يشعر بأن تقريره قد أخذ في الحسبان الآراء التي أعرب عنها بلدي في مناسبات عديدة ، لا سيما أثناء المشاورات التي نظمها السفيران سيرفيه وأموريم؟ وأود عند هذه النقطة أن أشيد بهما وأن أتمنى لهما كل النجاح في وظائفهما الجديدة . وأود أيضا سؤال السفير أوسوليفان عن مدى مراعاته لمعيار التسلسل الزمني ، أي الترتيب الذي قدمت به طلبات العضوية ، عند وضعه لتقريره . هذه هي الأسئلة والتعليقات التي تبادرت إلى ذهني بفعل البيان الذي استمعنا إليه للتو .

الرئيس: أود سؤال السفير أوسوليفان ممثل استراليا عما إذا كان لديه أية ردود على الاستفسارات أو الأسئلة التي طرحها ممثل تونس في هذه المرحلة ، أو ما إذا كان يفضل الرد فيما بعد ، حيث اننا اتفقنا على العودة إلى هذه المسألة في مرحلة تالية .

السيد أو سوليفان (استراليا): أوجه الشكر إلى الوفود التي أبدت ردود فعل مبكرة . وربما يكون مما يلائم كل امرئ أن يتاح له القليل من الوقت للتدبر في الأمر وبعدها يستمع إلى الآراء ، وسيسعدني بطبيعة الحال أن أشارك في هذه المناقشات .

الرئيس: أشكر السفير أوسوليفان على رده ، وهل لنا أن نواصل تناول ما تبقى لدينا من عمل لهذا اليوم .

اسمحوا لي الآن بالانتقال إلى الورقة غير الرسمية التي عممتها الأمانة والتي تحتوي جدولا زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع المقبل . وهذا الجدول الزمني مقدم ، كالمعتاد ، للاسترشاد به فحسب ويمكن تغييره عند الاقتضاء . وعلى أساس هذا المفهوم فإنني اقترح اعتماده .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: وبذلك ينتهي عملنا لهذا اليوم . وقبل رفع هذه الجلسة العامة ، أود الاشارة إلى أن المؤتمر ، حسبما أعلن في وقت مبكر من هذا اليوم ، سيعقد عقب هذه الجلسة مباشرة مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية ، تحت رئاسة السفير كمال ، بشأن نظام القرص البصري الذي قام باستحداثه مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٧ آب/أغسطس الساعة ١٠/٠٠ . ترفع الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠